الباب التاسع

وبقيت كلمة أخيرة

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

وما زالت الحرب مستمرة

نعم قد انتهت الحرب عسكريًّا في ١٨ يناير ٢٠٠٩ ؛ ولكنها ما زالت مستمرة دون انقطاع على الصعيد الإنساني، ما دام هذا الحصار الجائر على قطاع غزة مستمرًّا، وما دامت آثار العدوان دون إعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الصهيونية. فلقد شهدت غزة في حرب الرصاص المصهور كارثة إنسانية. وحل بها دمار واسع غير مسبوق، وصفه جون هولمز مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة بقوله: «إن مستوى الكرب الإنساني والدمار الذي شاهدته اليوم ـ ومن أي زاوية نظرت إليه ـ يفطر القلوب. وإن معاناة المدنيين غير المتناسبة في هذه العملية العسكرية تثير الصدمة»[١].

«كانت الهجمات غير مسبوقة في حدَّتها وكثافتها، حتى في سياق الحملات العسكرية الإسرائيلية المميتة على نحو متزايد في غزة في السنوات السابقة. فقد قُتل من الفلسطينيين ودُمر من الممتلكات خلال الحملة العسكرية التي دامت ٢٢ يومًا أكثر مما قُتل ودُمر في أي هجوم إسرائيلي مضى»[٢].

«بعد مغادرة القوات الإسرائيلية غزة في ١٨ يناير (كانون الثاني)، بدت المنطقة وكأن

(١) منظمة العفو الدولية، عملية الرصاص المصهور: ٢٢ يومًا من الموت والدمار، يوليو، ٢٠٠٩، ص ٦٢.
(٢) المصدر السابق، ص ٨.

زلزالًا ضربها»[1]. «ووفقًا لإحصاءات برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، فقد تم تدمير ٣٥ ـ ٦٠٪ من القطاع الزراعي»[2].

هذا الدمار تحدث عنه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر فقال: «بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة، كان من نصيبي أن أفحص الضرر الذي لحق بالمنطقة الصغيرة، المأهولة باكتظاظ، والمحوطة بسور لا يمكن اختراقه، مع بوابات تحت حراسة مشددة.

ولمعرفتي بقدرة قوات الجيش الإسرائيلي، التي تستخدم في أحيان متواترة سلاحًا من إنتاج أمريكي، للهجوم على أهداف بدقة قصوى، كان من الصعب جدًّا أن أفهم أو أشرح تدمير مستشفيات، مدارس، سجون، منشآت الأمم المتحدة، مصانع صغيرة وكراجات، مصانع لمعالجة المنتجات الزراعية، ونحو ٤٠ ألف منزل»[3].

هذا الدمار الواسع يحتاج جهودًا حثيثة لإعادة إعمار غزة ورفع الحصار المضروب عليها، «طبقًا للأمم المتحدة، فإن القتال خلّف ستمائة ألف طن من الركام الخرساني؛ لكن إسرائيل لم تسمح بإدخال أي مواد إعادة بناء إلى غزة على مدار العام الماضي خلا ٤١ حمولة شاحنة مواد بناء، أي نحو ٤ شاحنات شهريًّا. وكان يدخل غزة في المتوسط من مواد البناء كل شهر أثناء الشهور الخمسة السابقة على الحصار في عام ٢٠٠٧ عدد ٧٤٠٠ حمولة شاحنة»[4].

صرخة معوزي المأوى المتجمدين من البرد

يتحدث جيمي كارتر عن هذا الوضع المأساوي المستمر في غزة، فيقول: «معاناة ١,٥ مليون من سكان غزة الفلسطينيين متواصلة. نحو مائة ألف معوز للمأوى بائسون اجتازوا الشتاء الماضي في الخيام، تحت غطاءات بلاستيكية، أو منحشرين في الكهوف التي حُفرت داخل حطام ما كانت في الماضي بيوتهم. حالة الطقس كانت أكثر حرارة حين زرت المكان قبل عدة أشهر، ولكنّ وصف المعاناة التي مر بها السكان في أشهر الشتاء البارد كانت تمزق نياط القلب.

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٧١.

(٣) جيمي كارتر، شتاء آخر في غزة، يديعوت، ١١/ ١١/ ٢٠٠٩.

(٤) هيومان رايتس ووتش، في الذكرى الأولى لبدء القتال: الحصار يمنع إعادة الإعمار ويؤدي إلى مشكلة إنسانية، ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٩.

الآن يقترب شتاء آخر، والإسرائيليون وكذا الأسرة الدولية لم يتخذوا أي خطوة للتخفيف من معاناة سكان غزة. وكالات الأمم المتحدة ومسئولو الأسرة الأوروبية عرضوا توفير قناة لتوجيه المقدرات ومواد البناء مباشرة إلى المحتاجين متجاوزين الزعماء السياسيين لحماس. موظفون رسميون، سواء في غزة أم في دمشق تعهدوا أمامي بأن يقبلوا الاتفاق الذي يلغي كل إمكانية استغلال غير مناسب لأموال المساعدات لشراء السلاح، للتحصينات العسكرية، أو لأهداف أخرى ليست إنسانية. من الواجب على الأمم المتحدة وعلى الأسرة الدولية أن تتخذ خطوات تضمن بداية إعمار غزة دون إبطاء. صرخة معوزي المأوى المتجمدين من البرد تحتاج إلى النجدة»[1].

آفاق العيش الكريم لا تزال مسدودة

«لم يشهد الوضع منذ نهاية الحرب في غزة أي تحسن تقريبًا، ومرد ذلك أساسًا الإغلاق الصارم. ولا يوجد هناك من الدلائل التي تشير إلى أن مبلغ ٤,٥ مليار دولار أمريكي الذي تعهدت بدفعه البلدان المانحة في آذار مارس ٢٠٠٩ قد أصبح متاحًا. ويدل الإخفاق في الاستجابة للنداءات المتكررة بإنهاء عزلة غزة على غياب الإرادة السياسية التي ستسمح بإعادة الإعمار.

تدمير سبل كسب العيش

تشكو معظم العائلات في غزة من البطالة والفقر. وكثيرًا ما تضطر المخابز للتوقف عن العمل لنقص الوقود الذي تحتاجه. ويُعتبر الصيادون من أشد المتضررين من القيود المفروضة على الحركة. وقد انخفض صيدهم خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٦٣٪ مقارنة بما كانت عليه الحال خلال الفترة نفسها في عام ٢٠٠٨ بعد قرار إسرائيل تقليص المساحة المخصصة لصيد الأسماك من ستة إلى ثلاثة أميال بحرية من ساحل غزة. ويُواجه الصيادون خطر إطلاق النار عليهم من البحرية الإسرائيلية. وقد سقط العديد من الضحايا منذ بداية هذه السنة.

وتشكل السلامة مصدر قلق كبير بالنسبة إلى المزارعين الذين يملكون أراضي تقع

(١) جيمي كارتر، شتاء آخر في غزة، يديعوت، ١١/ ١١/ ٢٠٠٩.

بالقرب من الحدود مع إسرائيل. ويمكن لبعض المزارعين أن يعملوا بحرية داخل مسافة ٣٥٠ مترًا من السياج، بينما يتعرض الآخرون لخطر إطلاق النار عليهم في حال اقترابهم إلى مسافة ٢٠٠ , ١ متر. ولا يمكنهم في بعض المناطق الوصول إلى مزارعهم على الإطلاق.

غياب الرعاية الصحية الملائمة

تضطر المرافق الطبية في كثير من الأحيان في غزة إلى العمل في ظروف دون المستوى المطلوب. وهي لا تواجه مشاكل إمدادات المياه والصرف الصحي فحسب ؛ وإنما أيضًا مشاكل انقطاع إمدادات الطاقة وتقلبها مما يؤدي إلى إلحاق ضرر بالمعدات التي يتعذر في الغالب إصلاحها بعد تعطلها.

ولا تزال الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية محدودة أو غير متوافرة أصلًا. وبلغ عدد الأدوية غير المتاحة في أواخر تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٩، ٧٥ من أصل ٤٦٠ دواءً تعتبر أساسية. وعلاوة على ذلك، لم يكن المخزون يحتوي على أكثر من ١٠٠ نوع من أصل ٧٨٠ من المستلزمات التي تطرح بعد الاستعمال والتي يفترض توافرها، مما اضطر الطاقم الطبي في قسم الولادة إلى إعادة استخدام المواد التي لا تستخدم في الأصل إلا مرة واحدة مثل أنابيب التنفس الصناعي، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إصابات مميتة.

وتتأخر واردات قطع غيار المعدات الطبية من إسرائيل كثيرًا. وقد أرسلت اللجنة الدولية على سبيل المثال قطع غيار تالفةً من أجهزة الغسيل الكلوي لأوروبا لإصلاحها، ومن المرجح أن يستغرق إصلاح هذه القطع سنة بكاملها على الأقل. وقد استغرق وصول قطع غيار سيارات الإسعاف ثمانية أشهر.

انهيار البنية التحتية للمياه والصرف الصحي

البنية التحتية الرئيسية في قطاع غزة مهدمة. ويشّل الإغلاق إمكانيات القيام بأي بناء جديد. ويقول السيد «خافيير كوردوبا» منسق اللجنة الدولية في مجال المياه والصرف الصحي: «لا يُسمح لنا حتى الآن بجلب معظم المواد اللازمة لصيانة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وحتى إذا أردنا القيام ببعض الإصلاحات الصغيرة فعلينا أن نكافح لإيجاد بدائل أخرى. ومن المحزن حقًا ألا نرى أي تحسن على أرض الواقع».

وتعاني طبقة المياه الجوفية الرئيسية في غزة من خطر كبير جراء الإفراط في الضخ الذي يزيد من مستوى ملوحة المياه. ويؤدي انعدام مرافق الصرف الصحي المناسبة وبعض الممارسات الزراعية إلى تلويث المياه الجوفية، مما يُفضي إلى وجود مستويات عالية من النترات والملح في مياه الشرب. ومن الضروري اتخاذ تدابير عاجلة، مثل: بناء محطات لتحلية المياه، وتحسين شبكات الصرف الصحي. غير أن ذلك يتطلب استيراد كميات ضخمة من مواد البناء»[1].

* * *

(١) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، غزة: آفاق العيش الكريم لا تزال مسدودة بعد مرور سنة على الحرب، ٢٢/١٢/٢٠٠٩.

obeikandl.com

الفصل الثاني

من يحمل مفاتيح معبر رفح؟!

يمثل معبر رفح شريان الحياة الوحيد بالنسبة لقطاع غزة ، ونافذته الوحيدة على العالم الخارجي في ظل الحصار المطبق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع. ولكن، لماذا يظل المعبر مغلقًا بصورة شبه دائمة حتى في أحرج اللحظات مثلما حدث في حرب الرصاص المصهور؟! ولماذا لا يُسمح بمرور البضائع وقوافل الإغاثة من خلاله ؟! وهل لا تسمح إمكانيات المعبر بذلك ؟! وما حقيقة اتفاقية المعابر التي يتعلل بها البعض لبقاء المعبر مغلقا ؟! وهل التزمت إسرائيل بما تفرضه عليها هذه الاتفاقية حتى يُلزم العرب أنفسهم بها؟!

كل هذه الأسئلة يجيب عنها تقرير مهم لجمعيتي حقوق إنسان إسرائيليتين هما جمعية مسلك «مركز للدفاع عن حرية الحركة» وجمعية «أطباء لحقوق الإنسان ـ إسرائيل». صدر التقرير في مارس (آذار) عام ٢٠٠٩ تحت عنوان «من يحمل مفاتيح معبر رفح ؟!». يقول التقرير: «حاصرت إسرائيل القطاع تدريجيًّا على مدى بضعة أعوام. ومنذ يونيو (حزيران) ٢٠٠٧ ، يخضع معبر رفح لإغلاق ثابت ، باستثناء بعض الحالات القليلة وغير المنتظمة التي تفتح السلطات المصرية المعبر فيها»[١].

و«بالرغم من عدم وجود قوات إسرائيلية على الحدود بين مصر وغزة ، تواصل إسرائيل

(١) مسلك مركز للدفاع عن حرية الحركة وجمعية أطباء لحقوق الإنسان ، مارس (آذار) ٢٠٠٩ ، ص ٥.

ممارسة السيطرة العملية المباشرة وغير المباشرة على إمكانية فتح معبر رفح ، وتستخدم هذه السيطرة للضغط على سكان غزة ، كجزء من سياسة العقوبات الجماعية»[1].

و«تواصل إسرائيل، فيما يتجاوز الاحتجاج العام ضد حماس، العمل على تخليد وضع إغلاق معبر رفح كوسيلة ضغط من أجل إطلاق سراح الجندي الأسير جلعاد شاليط، ونُقل عن رئيس الطاقم السياسي الأمني عاموس جلعاد، في الصحافة قوله: إذا لم يُطلق سراح جلعاد شاليط لن يُفتح معبر رفح»[2]. وذلك على الرغم من مخالفة ذلك لاتفاقية المعابر التي يستعرضها التقرير فيما بعد.

اتفاق المعابر

«في ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٥ ، وقعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية ـ بوساطة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبموافقة مصرية صامتة ـ اتفاقًا ينظم حركة التنقل وسُبُل التشغيل لمعبر رفح. الهدف المعلن للاتفاق كان «تحفيز التنمية الاقتصادية» و«تحسين الوضع الإنساني في المنطقة».

وفي هذا السياق، صرحت كوندوليزا رايس ، وزيرة الخارجية الأمريكية التي لعبت دورًا رائدًا في المفاوضات التي مهّدت للاتفاق، في المؤتمر الصحفي الذي عُقد بعد التوقيع عليه: «يهدف الاتفاق إلى منح الشعب الفلسطيني حرية التنقل والتجارة والحياة العادية لأول مرة منذ ١٩٦٧، والذي بنطاقه سيُسيطر الفلسطينيون على الدخول إلى أراضيهم والخروج منها.

خافيير سولانا، ممثل الاتحاد الأوروبي الذي كان عضوًا في طاقم المفاوضات، صرح: «إنها المرة الأولى التي تصبح فيها هذه الحدود مفتوحة وغير خاضعة لسيطرة الإسرائيليين».

لم تكن مصر طرفًا في الاتفاق الذي وُقع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والذي يحدد الترتيبات بالجانب الفلسطيني للحدود.

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨.

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٢.

ولقد أوضحت إسرائيل أنها لن تقوم بإغلاق المعبر نتيجة وقوع حادث أمني لا علاقة له بالمعبر نفسه. وإنما يتم إغلاقه فقط إذا ما نشأ تهديد واضح ومباشر على المعبر نفسه»[١].

«على النقيض من هذه التصريحات، لم يُتح للفلسطينيين سيطرة مستقلة على الحركة في كلا الاتجاهين من أراضيهم، ولم يتم احترام مبدأ التشغيل المتواصل للمعبر؛ بل لجأت إسرائيل إلى إغلاق المعبر مرارًا وتكرارًا من دون أن يكون للأمر علاقة بأخطار تهدّد المعبر»[٢].

معبر رفح قبل اتفاقية المعابر

منذ توقيع اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٤، وبالإضافة لعمله عادة، فُتح معبر رفح للبضائع المستوردة، وكانت تدخله كل شهر بضع مئات من الشاحنات في طريقها إلى قطاع غزة محمّلة بالمواد الخام المستخدمة في البناء، السلع الغذائية، الملابس، الأدوية، القطع الكهربائية وغيرها من البضائع القادمة من مختلف الدول»[٣].

تنصل إسرائيل من التزاماتها في الاتفاقية

«حظر اتفاق المعابر الموقع في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٥ دخول البضائع، باستثناء الممتلكات الشخصية، إلى القطاع من معبر رفح. فوفقًا للاتفاق تتم عملية الاستيراد عبر معبر كرم أبو سالم الواقع في أراضي إسرائيل والخاضع لسيطرتها المباشرة. في المقابل، أقرّ الاتفاق استخدام معبر رفح لتصدير البضائع إلى مصر، إلا أنه لم تُجرَ أي ترتيبات تتيح القيام بذلك. فقد خلق حظر الاستيراد عبر معبر رفح صعوبات معينة أمام قيام عملية التصدير من خلاله. إذ كان بمقدور الشاحنة الفلسطينية المحملة بالسلع أن تغادر غزة عبر رفح في إطار تطبيق بنود الاتفاق، إلا أنه لم يكن يُسمح لها بالعودة إلى القطاع، جراء حظر الاستيراد»[٤].

«قضى اتفاق المعابر بإمكانية الشروع في إقامة مرفأ بحري بغزة، بل وطالب إسرائيل أن

(١) المصدر السابق، ص ١٧.
(٢) المصدر السابق، ص ١٨.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٠.
(٤) المصدر السابق، ص ٢١.

تعلن تعهدها للمتبرعين بعدم التدخّل في قضايا تشغيله. إلا أن إسرائيل لم تقدم للجهات المتبرعة ضمانات كهذه، وظل إنشاء الميناء حبرًا على ورق. وكذلك ما قضى به اتفاق المعابر من ضرورة إجراء مفاوضات لإعادة العمل بمطار قطاع غزة، فلم يخرج إلى حيز التنفيذ»[١].

الحالات الاستثنائية لفتح المعبر

«تقوم مصر بفتح معبر رفح بين الحين والآخر بشكل غير متوقع وغير منتظم ولفترات قصيرة بالتنسيق المباشر مع حماس، وهي تفعل ذلك بهدف تنفيس ضغط الراغبين إلى الانتقال من جانب إلى آخر، منعًا لتكرار حادث اقتحام الحدود على أيدي سكان القطاع، ولمواجهة الضغوط الصادرة عن الداخل المصري والعالم العربي. وتقول مصادر مصرية رسمية إن فتح الحدود يجري بموافقة إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ إذ تقوم مصر بإبلاغهما مسبقًا، بل وترسل إلى إسرائيل قائمة بأسماء المسافرين المحتَملين»[٢].

أثر إغلاق معبر رفح على قطاع غزة

«إن إغلاق معبر رفح يُكمل عملية عزل قطاع غزة عن العالم الخارجي، وبإمكانيات المجتمع الفلسطيني في غزة للنهوض الاقتصادي، والتحوّل إلى مجتمع مُنفتح ومُتعلم قادر على الاعتماد نفسِه، وتوفير الرفاهية والازدهار لأبنائه»[٣]:

الأثر الاقتصادي

«يمنع الإغلاق المحكم على معبر رفح مواصلة التجارة وإدارة الأعمال بين القطاع والعالم الخارجي. وقد جرت العادة أن يسافر رجال الأعمال من غزة إلى مصر، ومنها إلى دول أخرى لتنظيم الشئون والعلاقات التجارية مع الخارج. أما الآن فهم يُضطرون إلى نقل أعمالهم إلى أماكن أخرى، أو إلى مشاهدة أعمالهم التي استثمروا فيها تذهب سُدى»[٤].

(١) المصدر السابق، ص ٢٤.
(٢) المصدر السابق، ص ٣٨.
(٣) المصدر السابق، ص ٧٧.
(٤) المصدر السابق، ص ٥٥.

و«يسعى عدد كبير من الفلسطينيين للعمل خارج قطاع غزة على ضوء معدلات البطالة العالية فيه. إلا أن إغلاق معبر رفح حَدّ من سفر آلاف الفلسطينيين إلى بلدان الخليج بغرض العمل، ومَنَع من العاملين هناك العودة لزيارة أهاليهم في القطاع»[1].

الأثر الاجتماعي

«لكثير من الفلسطينيين أقارب يقيمون في الدول العربية وفي دول أخرى. إلا أن إغلاق المعبر جعل السفر بحرية بهدف لقاء الأقارب أمرًا مستحيلًا، وعلى الغرار نفسه، قدوم أفراد الأسرة من الخارج للالتقاء في قطاع غزة»[2].

الأثر الصحي

«منذ يونيو (حزيران) ٢٠٠٧، لم يعُد بالإمكان إرسال المعدات الطبية التي يصيبها عطل ما إلى خارج غزة لإصلاحها، علمًا أنه لا مجال للعثور في القطاع على قطع غيار، بل كثيرًا ما يُحظر إدخال تلك القطع من خارج القطاع. أضف إلى ذلك، فثمّة نقص بالأدوية لا سيما جراء الإغلاق المتكرر لمعابر السلع على يد إسرائيل، علمًا أن النقص يمس على نحو خاص الأدوية المخصصة لمرضى السرطان والكبد والكلى والأمراض المزمنة»[3].

* * *

(١) المصدر السابق، ص ٥٨.
(٢) المصدر السابق، ص ٦٩.
(٣) المصدر السابق، ص ٨٠.

الفصل الثالث

وسائل الإنصاف

إن أحد الواجبات الهامة على الأمة السعي بجدية لمحاسبة الكيان الصهيوني على ما اقترفت يداه. وتمثل التقارير الدولية قاعدة نبني عليها. ولا يجب مطلقًا أن نكرر الخطأ الذي وقعت فيه السلطة الفلسطينية بإهمالها تفعيل توصية محكمة العدل الدولية بشأن الجدار ؛ أو ما قامت به جامعة الدول العربية من حفظ تقرير لجنة جون دوجارد في أدراجها.

وسائل الإنصاف

لقد ختمت لجنة جون دوجارد تقريرها بفصل عنوانه «وسائل الإنصاف» يمكن من خلالها للدول والمنظمات غير الحكومية والأفراد ملاحقة إسرائيل جنائيًّا ومدنيًّا على جرائمها في غزة، بعد أن تخلى المجتمع العربي الرسمي عن القيام بهذا الدور:

- «الملاحقة القضائية لانتهاك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة في المحاكم الوطنية وفقًا للمادتين ١٤٦ و١٤٧ من الاتفاقية.
- الملاحقة وفقًا لأحكام الاختصاص العام في النظم الأساسية التي تسمح بملاحقة شخص في دولة ثالثة عن جريمة دولية اُرتكبت خارج إقليمها.
- إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• يمكن للدول أن تشرع في إجراءات ضد إسرائيل لإخفاقها في منع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو في المعاقبة عليها إذا ما أمكن إثبات أن أعضاء قواتها المسلحة كانوا مسئولين عن ارتكاب هذه الجريمة.

• القانون الأمريكي لمعاقبة الأجانب، الذي يسمح للمحاكم الفيدرالية الأمريكية بممارسة اختصاصاتها بالنظر في أي دعوى مدنية يرفعها أجنبي عن مخالفة حكم قطعي من أحكام القانون الدولي خارج الولايات المتحدة»[1].

توصيات اللجنة

وخلصت اللجنة في تقريرها إلى مجموعة من التوصيات المهمة اللازمة لتفعيل التقرير. فقالت إنه يتعين على جامعة الدول العربية:

• «أن تطلب من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة رأيًا قانونيًّا من محكمة العدل الدولية حول حرب الرصاص المصهور.

• كما أن عليها أن تطلب من مجلس الأمن إحالة الوضع الناجم عن عملية الرصاص المصهور في غزة إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة ١٣ (ب) من نظام روما.

• أن تطلب من مجلس الأمن ـ وإذا تعذر ذلك أن تطلب من الجمعية العامة ـ أن تمارس مسئوليتها في الحماية، والتي تم التأكيد عليها في وثيقة استنتاجات القمة الصادرة في ٢٠٠٥ بشأن غزة.

• أن تطلب من حكومة سويسرا ـ بصفتها الدولة الراعية لاتفاقية جنيف الرابعة ـ عقد اجتماع للدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة لدراسة استنتاجات التقرير الحالي.

• أن توصي أعضاءها بالنظر في اتخاذ إجراءات قانونية ضد إسرائيل وفقًا للمادة ٩ من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

• أن تشجع الدول على الملاحقة القضائية للأشخاص المسئولين عن الجرائم الدولية

(١) جامعة الدول العربية، لجنة جون دوجارد، لا مكان آمن، أبريل، ٢٠٠٩، ص ١٣، ١٤ مختصرًا.

المحددة في هذا التقرير أمام محاكمهم الوطنية متى سمح نظام الاختصاص القضائي العالمي بذلك.

• إنشاء مركز للتوثيق والاحتفاظ بسجل لانتهاكات القانون الدولي الإنساني في فلسطين. ومثل هذا الأرشيف التاريخي يضمن الاحتفاظ بسجل للجرائم التي أُرتكبت في حق الشعب الفلسطيني، وقد يساعد عند اتخاذ أي إجراءات في المستقبل من جانب جامعة الدول العربية أو غيرها من الهيئات الأخرى.

• إحالة هذا التقرير إلى الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، والمحكمة الجنائية الدولية، كما يجب أن يوزع على المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، وعلى الجمهور العام»[1].

الانتفاضة القضائية

صاحب هذا المصطلح هو الكاتب الإسرائيلي نداف إيال[2] في معرض تعليقه على نجاح بعض النشطاء الفلسطينيين والبريطانيين في استصدار قرار توقيف ضد مجرمة الحرب تسيبي ليفني.

هذه الانتفاضة القضائية مطلوبة اليوم لتفعيل توصيات التقارير الدولية التي أدانت إسرائيل. هذه الانتفاضة تتطلب جهدًا شعبيًّا ومؤسسيًّا لجمع وتوثيق جرائم الحرب الصهيونية، ومساعدة أفراد الشعب الفلسطيني على رفع دعاوى شخصية للتعويض أمام المحاكم حتى داخل الولايات المتحدة نفسها، وملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة دوليًّا، وللضغط أيضًا على جامعة الدول العربية لتفعيل توصيات لجنة جون دوجارد ولجنة جولدستون، ومنع استقبال مجرمي الحرب في دولنا العربية أو الإسلامية، ولرفع الحصار الخانق المميت المضروب على غزة.

ويسهم تقرير لجنة جولدستون في الملاحقة القانونية ضد إسرائيل لانتهاكاتها ضد الشعب الفلسطيني ليس في غزة وحدها؛ بل أيضًا في مجمل الأراضي الفلسطينية ومن

(١) المصدر السابق، ص ١٤ـ١٦ مختصرًا.
(٢) نداف إيال، لا تنتظروا لهذا أن يمر، معاريف، ١٧/ ١٢/ ٢٠٠٩.

بينهم فلسطينيو ٤٨ الذين يتعرضون للتمييز وقمع الحريات. وليس في حرب غزة وحدها؛ بل أيضًا فيما يتعلق بجرائمها الأخرى التي ارتكبتها والمذابح التي أوقعتها في الشعب الفلسطيني. ولعل توصية لجنة جون دوجارد بإنشاء مركز توثيق لهذه الجرائم يصبح مطلبًا ملحًّا وضرورة وطنية وقومية. ومن المطلوب هنا أيضًا توثيق الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في حروبها ضد الشعوب العربية إحياءً للذاكرة القومية، وتذكيرًا للعالم بخطر هذا الكيان على البشرية، ومحاولة لرفع قضايا تعويض مدني ضد إسرائيل سواء على النطاق المحلي أو الدولي.

وإذا كانت إسرائيل في كل عام تحتفل بذكرى المحرقة النازية التي أقامت من أجلها مؤسسة ومتحفًا، وتجعل كل زائر لها لا بد أن يمر على هذا المتحف ؛ فواجب علينا نحن العرب ـ على الأقل على مستوى مؤسسات المجتمع المدني في دول الطوق العربية ـ أن نتبنى نموذجًا مماثلًا، فإسرائيل ستبقى هي العدو، وسيبقى تهديدها للأمن القومي العربي هو أخطر التحديات.

هذا بعض ما يجب فعله الآن لنصرة القطاع الصامد. فمثل هذه الوسائل تكبل يد إسرائيل، وتلجم جماحها. وإذا كان صوت الرصاص قد سكت مؤقتًا في القطاع، فاحتمالات نشوب حرب جديدة أمر وارد، كما أن احتمال تفجر انتفاضة ثالثة بسبب غزة أو القدس أمر غير مستبعد بالمرة. فهل نكون على مستوى الحدث؟ أسأل الله ذلك.

* * *

الفصل الرابع

ظواهر مهمة

أفرزت المقاومة بصمودها وأدائها، وصمود الشعب الفلسطيني والتفاف الرأي العام حوله في حرب غزة مجموعة من الظواهر الإيجابية، التي يحسن بنا ونحن نتلمس آفاق المستقبل، أن نقرأها وأن نستفيد منها وأن ننميها. وهي ظواهر تصب في صالح المشروع المقاوم. وترسم إستراتيجية المواجهة مع العدو. كما تفيد في معالجة حالة الانبطاح السياسي للنظم الحاكمة أمام المشروع الصهيوني.

من بين هذه الظواهر، أهمية الفرد الذي يحمل الإرادة على المقاومة حتى ولو كانت موازين القوى في غير صالحه.

ومن بينها أيضًا، أهمية الإعلام بصوره المختلفة مكتوبًا أو مرئيًّا أو عبر الشبكة العنكبوتية في دعم الخط المقاوم وحشد الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي.

كما أكدت حرب غزة على أهمية المقاومة في حماية الأمن القومي العربي. وكشفت عن عناصر الضعف الخطيرة في الكيان الصهيوني، وكيفية التغلب على اختلال موازين القوى مع العدو.

وحتى لا نكرر ما قلناه من قبل في هذا الكتاب، سنركز هنا على هذه الظواهر الثلاث التالية، والتي يمكن من خلالها قراءة آفاق المستقبل:

obeikandl.com

الظاهرة الأولى: إسرائيل تعيش مأزق قيادة ووجود

موقف إسرائيل الحالي وفي المستقبل المنظور، شبيه في بعض الوجوه بالاتحاد السوفيتي السابق قبل سقوطه وزواله. فمثلما دقت المقاومة الأفغانية المسمار الأخير في نعش الاتحاد السوفيتي، فكذلك هو دور المقاومة سواء في فلسطين أو جنوب لبنان:

لأنهم تعبوا !!

بادرت إسرائيل إلى إيقاف إطلاق النار من طرف واحد يوم ١٨ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٩. ولأول مرة في تاريخ الصراع، تستكمل إسرائيل انسحابها من أرض المعارك في فترة زمنية وجيزة لم تتعدَ ثلاثة أيام بدون تلكؤ أو مساومات.

لم يكن إيقاف إطلاق النار أو الانسحاب لأن حماس رفعت الراية البيضاء، واستسلمت لشروط إسرائيل. فمن «اليوم الأول للحملة، تعرض إسرائيل على حماس خمسة شروط لوقف القتال:

- وقف النار الصاروخية من كل المنظمات.
- تحديد مجال أمني على طول الحدود لا يمكن لحماس أن تحتفظ فيه بقوات عسكرية.
- لا يوجد أي قيد زمني لوقف النار.
- كل المعابر ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، واتفاق المعبر في رفح سيبقى كما تقرر في ٢٠٠٥.
- أعمال كاسحة من كل الجهات لتقليص التهريب.

إذا ما قبلت حماس كل هذه البنود، فعندها لا تكون الحرب. أما حماس، فإنها لا تقبل بها»[١].

إذا كانت حماس لم تستسلم ولم ترضخ للشروط الإسرائيلية، فما السبب الحقيقي إذن في إيقاف القتال ؟!، يقول بن كاسبيت: «لماذا أوقفنا الحرب حقًّا ؟ لأننا تعبنا!!. وزير كبير اعترف بذلك أمس في حديث خاص. قال الوزير: هذا ليس سهلًا. فإدارة حرب هو أمر

(١) أليكس فيشمان ينتظرون توقف المطر، يديعوت، ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٨.

يمزق الأعصاب، ولا سيما في ظل ثقافة لجان التحقيق التي طورناها هنا. كل خلل أو خطأ بالصدفة أو انعدام الحظ يمكن أن يُنهي لك حياتك السياسية. غدًا أوباما يدخل البيت الأبيض، العالم قام علينا، من لديه القوة لذلك ؟!. صحيح، يوجد للدولة مصالح، ولكن هذه يمكنها أن تنتظر»[1].

ثقب الثقوب

«في أحد اللقاءات الأمنية بين إسرائيل والولايات المتحدة شارك فيها مندوب المخابرات الإسرائيلية ـ شخص برتبة موازية لرتبة لواء ـ، وقد تباهى على مسمع من الأمريكيين بالسيطرة الاستخبارية الإسرائيلية في قطاع غزة، فقال: لا يوجد بيت لا نعرف من يوجد فيه، لا يوجد ثقب لا نعرفه ؛ باستثناء ثقب واحد، الثقب الأهم، ثقب الثقوب، الثقب الذي يُحتجز فيه جلعاد شاليط.

من تلك الإخفاقات الاستخبارية التي شهدناها، القصور في العثور على الجندي المخطوف. وهو الإخفاق الأكثر غرابة. كل قصور وشبه قصور يُحَقق فيه في البلاد. أما هذا القصور فلم يُحقق فيه، ولن يُحقق فيه. نحن لا نعرف إذا كان شاليط لم يُعثر عليه لأن آسريه على قدر كبير من الذكاء، على قدر استثنائي كبير في المشهد الشرق أوسطي، محصنون تمامًا ضد الرشوة والغباء ؛ أم أن أحدًا ما في المنظومة فضل ألا يفرز المصادر اللازمة لذلك.

في هذه الحالة، عدم المعرفة تعفي القيادة السياسية والأمنية من المعضلة في إصدار الأوامر لتنفيذ حملة إنقاذ بكل المخاطر التي تنطوي عليها مثل هذه الحملة.

دولة غير قادرة على العثور على جندي لها اُختطف ـ ناهيك عن إنقاذه ـ تفقد جزءًا كبيرًا من قوتها على المساومة. لشدة الأسف، نحن قابلون للابتزاز»[2].

التفوق الإسرائيلي وهم كبير

ليس أنتوني كوردسمان الذي يرى أن إدارة إسرائيل هي «أسود تقودها حمير»، بل أيضًا ضباط في الجيش الإسرائيلي يرون ذلك، يقول أمير بوحبوط: «في مقال استثنائي كتبه

(١) بن كاسبيت، هكذا اتخذ القرار في المجلس الوزاري المصغر.. تعبنا، معاريف، ١٩/ ١/ ٢٠٠٩.
(٢) ناحوم برنياع، على الفشل يُدفع الثمن، يديعوت، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٩.

المقدم د. روبي سندمان ـ رئيس شعبة التطبيقات في سلاح البحرية ـ طلب إلى ٢٤ ضابطًا كبيرًا إعطاء علامات تقدير لأداء الجيش الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية، وكذا لنشاط المنظمة اللبنانية في عدة مجالات. المقال ـ الذي نُشر في مجلة «معرخوت» العسكرية ـ مُنح فيه حزب الله تقديرات أعلى من الجيش الإسرائيلي في مجالات الاستخبارات، والإستراتيجية، ونظرية القتال.

المقدم سندمان بادر إلى فحص مدى جاهزية الجيش الإسرائيلي للتهديدات المستقبلية من خلال توزيع استبيان على ٢٤ ضابطًا كبيرًا من رتبة مقدم فأعلى. ومن المعطيات التي وردت يتبين أن إسرائيل تتمتع بتفوق ساحق في مجال الوسائل القتالية والتنظيمية ؛ ولكنها تعاني بالذات في العوامل الضرورية لتحقيق الحسم: الإستراتيجية، ونظرية القتال، والقيادة والسعي إلى الحسم.

وجاء في المقال: «دون التفوق في مجال تخطيط المعركة وإدارة المعركة، لن يكون ممكنًا تحقيق الحسم». المقدم سندمان أضاف:

- تفوق سلاح الجو لم يعد قاطعًا. عدد المطارات قليل، وجميعها اليوم في مدى الصواريخ. سلاح الجو الجبار محبوس في جسد قزم.

- التفوق الاستخباري والتكنولوجي لإسرائيل هو ـ بقدر كبير ـ وهم، وذلك بسبب أزمنة الإنذار القصيرة، وبسبب الإمكانيات الكثيرة لدى أعدائها لتنفيذ أعمال تضليل.

- مبنى القوات في الجيش الإسرائيلي قديم، ولا ينطبق مع ميدان المعركة المتشكل. باستثناء الدوريات ؛ الجيش الإسرائيلي مبني في صيغة كتائب احتياط معقدة التنظيم وثقيلة الحركة.

- يجب الاستعداد للأيام التي لا تمنح فيها الولايات المتحدة إسرائيل مساعدة في حالة الطوارئ.

- وزن وتأثير يهود الولايات المتحدة آخذان في الانخفاض باستمرار»[1].

(١) أمير بوحبوط، نقاط للتفكير، معاريف، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٩.

إسرائيل لا تستطيع بمفردها الآن الدفاع عن نفسها. كان ذلك صحيحًا أيام الحروب التقليدية أمام جيوش نظامية ؛ أما الآن فأمام تنظيمات المقاومة فلا. يعترف بذلك عوفر شيلح فيقول: «معنى تعبير «الدفاع عن النفس» أخذ يتغير. وكذلك التصور الذي يقول: إن إسرائيل ستدافع وحدها عن نفسها لم يبقَ منه الكثير. ومن لا يفهم أن الدفاع عن إسرائيل يصحبه اليوم تعاون مع جهات أجنبية، ولا يمكن أن يتم من غيرها في واقع الأمر، سينتبه ذات يوم على واقع غير لذيذ على نحو ظاهر.

الواجبات الأمنية ذات الشأن لإسرائيل ـ من مسارات تهريب الصواريخ إلى قطاع غزة، إلى إحباط مؤامرات الإرهاب الدولي، إلى منع تخريب أهداف إسرائيلية في البر والجو والبحر، إلى إحداث إمكان عمليات حقيقية لمهاجمة هدف بعيد ـ يوجد لجميعها قاسم مشترك واحد هو أنها تحتاج إلى تعاون، وعلم مسبق أو موافقة متأخرة، بجهات أجنبية. وبهذا المعنى يتجاوز معنى وقيمة عملية مثل «الرصاص المصهور» كثيرًا سؤال كم آلمنا حماس!

الحفاظ على أمن إسرائيل هو على نحو مباشر قضية تعاون دولي، فبغير نظم سلاح ما لا يمكن تطويرها هنا، وبغير تعاون استخباري وموافقة سياسية، لن نستطيع ببساطة أن ندفع عن أنفسنا الأخطار المهمة»[1].

الظاهرة الثانية: الدور المتعاظم للمنظمات الطوعية الدولية

للمنظمات الطوعية الدولية دور مهم في مواجهة العدو. هذا الدور يسميه المفكر العسكري الصهيوني غابي سيموني ـ **رئيس مشروع الأبحاث العسكرية في معهد دراسات الأمن القومي** ـ التهديد الثالث، فيقول: « إسرائيل منذ إقامتها مضطرة لمواجهة التهديد الذي يتربص بها من قبل الدول العربية. في البداية، أقامت الدول العربية قوة عسكرية بهدف احتلال إسرائيل. إسرائيل أقامت لمواجهة هذا التهديد المباشر هيكلية قوية أتاحت لها إحباط محاولات الاجتياح والاقتحام.

وما إن أدرك العدو أن ذلك ليس ناجعًا، بُنيت نظرية المقاومة التي تجمع بين نشاط

(١) عوفر شيلح، توجد أمور لا نفعلها وحدنا، معاريف، ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٩.

الدول والمنظمات. هذا النهج ترافق مع بناء قوة تهدف إلى استخدام سلاح صاروخي من خلال المناطق المدنية، وإطلاقه على التجمعات السكانية المدنية في إسرائيل.

ولكن في السنوات الأخيرة، ينشأ إلى جانب هذا التهديد تهديد جديد. جوهره: محاولات التنظيمات المؤيدة للعرب بإضعاف شرعية إسرائيل ككيان سياسي.

هذا التهديد يقود إلى مقاطعة الشركات والتجارة والبضائع الإسرائيلية، والمقاطعة الأكاديمية والثقافية، وأخيرًا توجيه النداءات لإزالة الكيان الصهيوني.

صناع القرار في حكومة إسرائيل ملزمون بالإدراك بأن الهجمات التي تُشن على شرعية إسرائيل السياسية ليست تنقيطًا بسيطًا ورذاذًا خفيفًا ؛ وإنما طوفانًا حقيقيًّا يتعاظم. لا يجب تجاهل خطر نجاح هذه الهجمة في المستقبل في التأثير على صناع القرار في الأسرة الدولية.

جهات مؤيدة للعرب في أرجاء العالم تحاول وفي بعض الأحيان تنجح في بلبلة عقول بعض مواطني الدولة وإضعاف إيمانهم الأساسي بحق اليهود في بيت قومي لهم في دولة إسرائيل»[1].

الظاهرة الثالثة: أهمية الديمقراطية والدور التركي

تسعى إسرائيل لإعاقة التحول الديمقراطي في المنطقة، فهي لا يمكن أن تعيش إلا في ظل أنظمة ديكتاتورية تضمن لها الوجود والبقاء.

وتُعتبر التجربة التركية نموذجًا مهمًّا ودليلًا حيًّا على أهمية الديمقراطية للخروج من وهدة التخلف والتبعية، وأهميتها أيضًا في مواجهة المشروع الصهيوني، يقول تسفي برئيل: «تركيا في نظر إسرائيل تُعتبر كدولتين: الأولى العسكرية، الشقيقة التوأم لإسرائيل ؛ والثانية السياسية التي تميل إلى الإسلام.

في مسيرة طويلة ومضنية، أصبحت تركيا دولة أكثر ديمقراطية، الجيش لا يزال مسيطرًا، ولكن بعلنية أقل في المجال المدني. وقد تغلبت على معظم مشاكلها الاقتصادية، وأصبحت قوة عظمى اقتصادية إقليمية. كما أنها طورت إستراتيجية إقليمية جديدة. من يقرأ أقوال أحمد داود أوغلو، وزير خارجيتها، يفهم أن تركيا تتطلع إلى أن تكون ذات تأثير ليس فقط في الشرق الأوسط بل وفي القوقاز وفي آسيا»[2].

---

(١) غابي سيبوني، التهديد الثالث، هاآرتس، ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٩.

(٢) تسفي برئيل، قصة حب تركيا، هاآرتس، ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

هذه هي كلمتي الأخيرة

لقد أردت من هذا الكتاب أن يكون نافذة على العدو، نستطلع من خلالها كيف يفكر، وكيف يقرأ مستقبل الصراع، وكيف يُقيِّم دور المقاومة وأداءها. فمعرفة العدو نصف الطريق إلى النصر، والفضل ما شهد به الأعداء.

والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

* * *

obeikandl.com